"سبل تحسين أداء مؤسسات المعارضة"

يُعرف النضج في علم النفس بأنه: "القدرة على الاستجابة للبيئة بطريقة مناسبة"، ويتمثل ذلك في التحلي باستيعاب الوقت والمكان المناسبين للسلوك، وفقاً لظروف وثقافة المجتمع.

ويضيف العامل التكنولوجي في حقبة الثورة الرقمية تعقيدات غير مسبوقة فيما يتعلق بمهارات التعامل والتفاعل مع الآخرين، حيث تتضاعف الحاجة إلى الاستقلالية في اتخاذ القرارات وتحمل تبعاتها، والتعامل مع التبعات والصراعات المرتبطة بها.

وإذا أخذنا بنظرية ابن خلدون في قياس الدول على نمط حياة البشر، فإنه يمكن قياس "النضج " في الممارسة السياسية، على إدراك المرء لواقعه، وتصوره للمكانة التي يجب أن يتبوأها في البيئة المحيطة به، وقدرته على إقامة العلاقات والاتصالات.

وعلى الرغم من الصراع الدولي المحتدم حول سوريا في الفترة الحالية؛ إلا إن التوقعات المستقبلية تشير إلى ثلاث تطورات رئيسة:

1- تقلص شهية القوى الإقليمية والدولية في شن المزيد من الحروب في المنطقة.

2- انتهاء مفهوم "الصراع الصفري" الذي يتم من خلاله استئصال الخصم والقضاء عليه بالكلية، وذلك نتيجة عجز القوى الفاعلة عن تحقيق انتصارات نهائية في حروب أفغانستان والعراق واليمن، واللجوء إلى التفاهمات المشتركة لإدارة الصراع بدلاً من حسمه.

3- تنامي الاعتماد على جماعات ما دون الدولة، من ميلشيات طائفية وعشائرية وإثنية لخوض الصراعات نيابة عن الدول التي ستنأى بنفسها وتستعيض عن ذلك بدعم وتمويل الجماعات المحلية المتصارعة.

وتعالج هذه الورقة موضوع تحسين الأداء وتعزيز الاحترافية لدى مؤسسات الثورة في البيئة المعقدة التي يتوقع أن تهيمن خلال العقد الثالث من الألفية، وذلك من أدوات جديدة يتعين حيازتها في المرحلة المقبلة، وأبرزها: إدارة الشبكات، وإدارة البيئة السياسية، وإدارة التسويق السياسي والإعلام الرقمي، وحيازة مهارات الإدارة المحلية، وتعزيز فنون مخاطبة الجماهير.

تطوير الأجندة السياسية لمواكبة تحولات المرحلة ومعالجة الانحراف السياسي

يتطلب إصلاح مؤسسات قوى الثورة استحداث آليات لم يكن معترفاً بها في العقد الماضي، وتتضمن: الاعتراف بالمنافسة المشروعة، وبالتداول السلمي، وضمان الحقوق المتساوية في الترشيح والانتخاب والتصويت، وإنشاء قنوات لإسهام المرأة وضمان المشاركة الشبابية في شتى المجالات.

ولا يمكن تحقق ذلك إلا من عملية يطلق عليها: "معالجة الانحراف السياسي"، والتي تتمثل في: إنشاء منظومة شاملة تعالج الإخفاقات التي وقعت فيها "ديمقراطيات" ما بعد "الربيع العربي"،

وبناء على ذلك فإن الأجندة السياسية لقوى الثورة والمعارضة يجب أن تتسم في المرحلة المقبلة بالتنوع في الخطاب، وبالتعدد في استخدام الوسائل والأدوات، وباعتماد نمط انتشار أفقي، خاصة وأن أكثر من نصف السوريين يعيشون اليوم خارج مناطق سكناهم في مواطن النزوح واللجوء والمهجر.

ويتطلب ذلك تبني مشروع شامل يتضمن:

1 ـ استقطاب الخبراء في شتى المجالات التنفيذية، وتغليب الاحتراف على المحاصصة السياسية في العضوية.

2 ـ إنشاء قطاع "علاقات عامة" يساعد على نظم العلاقة مع البيئة الداخلية والخارجية.

3 ـ نسج شبكة واسعة لتحقيق الانتشار الأفقي الشامل لشتى فئات المجتمع.

4. الاستفادة من المنافذ الإعلامية القائمة بهدف تعزيز التواصل مع الجمهور المستهدف.

5. الاعتماد على مراكز الدعم المعلوماتي لتوفير الأرقام والإحصائيات والمعلومات الحصرية والدقيقة.

6. إنشاء "لوبيات" و"جماعات ضغط" متخصصة تعمل في الدول الخارجية ذات النفوذ في الملف السوري.

7 ـ الاستعانة بشركات قانونية للاستشارات، وخاصة فيما يتعلق بمجالات المحاسبة والعدالة الانتقالية.

وتلقي الورقة الضوء على أربعة مجالات رئيسة لتعزيز التفاعل مع المجتمع، ومضاعفة الفاعلية، وهي:

أولاً: تطوير الأداء فيما يتواءم مع المستجدات المحلية والخارجية

ترتبط عملية تطوير الأداء مع مفهوم أساسي لا غنى عنه في الممارسة السياسية، وهو: "حيازة مصادر القوة"، ويُقصد بها القوة بمفهومها الشامل، والقوة السياسية بهذا المفهوم ليست مرادفة للعنف، بل تمتد لتشمل مجالات أوسع، أبرزها:

1- قوة الخطاب (الإعلام): كحيازة تقنيات وأدوات ممارسة الخطاب العام، وإقامة علاقات تعاون مع المؤسسات الإعلامية، وتمكين الشباب من المساهمة الإعلامية وتوفير التدريب اللازم لتعزيز الاحتراف.

2- القوة الاقتصادية (تنمية الموارد المالية): من خلال تأطير وتنظيم قطاعات الإنتاج المحلي والمساعدات والهبات غير المشروطة، والتحالف مع المؤسسات الاقتصادية.

3- القوة الشعبية (الامتداد الشعبي): عبر صياغة إستراتيجية لتعزيز العلاقة مع شتى فئات المجتمع.

4- القوة السياسية (التحالفات الإستراتيجية والتحالفات المرحلية): عبر صياغة نسق شامل للتحالف والتعاون والتنسيق مع مختلف القوى الفاعلة، ومؤسسات المجتمع المدني، في المجالات المشتركة.

5- القوة البنيوية (تعزيز البنية التنظيمية): يفرض تسارع الأحداث وعمق التحولات على سائر القوى الفاعلة في المشهد السياسي مراجعة نُظُمها الهيكلية والإدارية، وتطويرها وتحديثها، وضخ الدماء الجديدة.

6- القوة الفكرية (مراجعة المنطلقات الفكرية وتحديثها وفق المستجدات): عبر نسج منظومة فكرية تسهم في ترشيد الحراك الجماهيري، وتسويق رؤاها بصورة مبسطة تضمن القبول والانتشار.

7- القوة البشرية (تنمية المهارات): وذلك من خلال تنفيذ برامج تطوير القدرات، وتأهيل الأجيال الشابة، وتعزيز قدراتها في: العمل السياسي، والإستراتيجيات الدولية، والنظم الانتخابية، والعمل الدبلوماسي.

8- القوة المعلوماتية: عبر التعاون مع مراكز الفكر والبحث، وأجهزة الرصد المعلوماتي.

9- حيازة مهارات "الفاعلية الشبكية"، حيث تشهد المنطقة العربية، والعالم بأسره نمواً في نفوذ الشبكات العابرة للحدود، مثل: الشبكات الاستخباراتية، وشبكات التطرف والغلو، والشبكات الإعلامية، والشبكات المالية التي يتفوق بعضها على الدول قوةً وتأثيراً.

ويمكن ملاحظة تأثير الظاهرة الشبكية من خلال الضعف الذي مُنيت به السلطات المركزية في العالم العربي، مقابل إعادة الفرز الأفقي والتفاعل الجماهيري غير المنضبط على مستوى القاعدة، وانعكاس ذلك على الجغرافية السياسية لتلك الدول، إذ لم يعد تمترس السلطات المركزية في العواصم والمدن الرئيسة كافياً لضمان سيطرتها على البلاد، بل نشأت حالة من السيولة غير المسبوقة انتشر بموجبها الحراك عبر الحدود، وتنامى تأثير الشبكات الهلامية التي فضلت البعد عن المركز لضمان حرية تحركها وتأثيرها، ما أدى إلى انهيار المنظومة المركزية التقليدية للجمهوريات العربية.

وأدى انتشار تلك الشبكات إلى انتقال المعادلة من مرحلة الصراع بين الدولة والمجتمع، إلى الصراع بين الفئات المجتمعية والجماعات العابرة للحدود والتي تعمل بصورة شبكية أكثر من كونها مركزية، وتتباين في: حجمها، ونفوذها، ونشاطها، والأدوار التي تقوم بها على المسرح الإقليمي والدولي.

وأصبح الصراع اليوم يدور ضمن إطارين رئيسين هما:

1- اندلاع "حروب الشبكات": حيث انخرطت العديد من القوى المجتمعية في تشكيلات مناطقية وإثنية وإيديولوجية وعشائرية، وأخذت تتصارع فيما بينها مستفيدة من امتدادها خارج الحدود.

2- بروز ظاهرة "تحالف الشبكات": حيث عمدت العديد من الشبكات المتقاربة في أهدافها إلى تشكيل تحالفات وائتلافات مصلحية، تتفاعل بصورة أفقية.

ولمواكبة تلك التحولات غير المسبوقة، يتعين على مؤسسات قوى الثورة والمعارضة العمل في البيئة الشبكية ذات الطابع الأفقي، من خلال استحداث أدوات مختلفة في الخطاب وفي نمط الانتشار الفكري.

ثانياً: النهوض بالواقع الحوكمي والأمني

كشف العجز الأممي والتخاذل الدولي إزاء الانتهاكات التي وقعت ضد الشعب السوري عن خطأ انتهاج الديمقراطيات الغربية مذهب "الواقعية السياسية" (الكلاسيكية) التي تمنح مواطنيها الحريات العامة وحقوق المواطنة، لكنها تتعامل مع الأمم الأخرى بمنظور مصالحها القومية دون مراعاة للقيم والأخلاقيات والمُثُل، وتدعم الدول الاستبدادية، وعصبويات ما دون الدولة كالإثنية والطائفية والعشائرية والمناطقية.

يدفعنا ذلك للتأكيد على ضرورة تبني مشروع "إعادة إعمار سياسي" يسير بالتزامن مع مشاريع "إعادة الإعمار الاقتصادي"، بهدف معالجة الشروخ البنيوية التي عانت منها سوريا لأكثر من قرن، حيث انحصرت تجارب الحكم بين نظام الانتداب الذي هيمن في النصف الأول من القرن 20، والاستبداد في النصف الثاني.

وتتحمل قوى الثورة والمعارضة عبء تلك العملية، حيث يتعين عليها تقديم بديل ناضج عن النظام الاستبدادي الذي ثارت عليه، والتأسيس لمنظومة قيمية تتضمن: صيانة الكرامة البشرية، وحماية الحريات العامة، واحترام حقوق الإنسان، وتوسيع دائرة المشاركة الشعبية، وذلك من خلال عملية إصلاحية تشمل ثلاثة مجالات رئيسة هي:

1 - **المفاهيم المصطلحية:** إقرار تعريف وطني جامع للعملية السياسية فيما يعالج القضايا الاجتماعية والاقتصادية والأمنية.

2 - **المعايير الحاكمة:** عبر التوافق على منظومة قيمية تشمل: التداول السلمي للسلطة، والفصل بين السلطات، والتوافق على عقد اجتماعي ينبثق من تاريخ المجتمع وثقافته، وترسيخ الشفافية في السياسات المالية والاقتصادية، وضمان الرقابة على المؤسسات.

3 - نُظُم الإدارة والحكم: عبر استحداث نظام يضمن المواءمة بين الأخلاق وبين الممارسة، **واستحداث مفهوم "الإدارة الاحترافية" لدى الحكومة المؤقتة، وفي سائر مؤسسات قوى الثورة والمعارضة،** حيث يتزايد الوعي العالمي بضرورة تحرير الشق التنفيذي للدولة من بيئة الصراع الحزبي-العسكري إلى بنية "إدارية-احترافية"، وليس كمنصة تتصارع فيها القوى السياسية والمصالح المجتمعية المتباينة.

ومن شأن العمل بهذا المفهوم، تحويل "البيئة السياسية" إلى "بيئة إدارية" يمكن من خلالها تطوير القطاعات الخدمية، وتعزيز دور أجهزة الإدارة العامّة في قياس أداء المؤسسات، وتحديد مقاييس الكفاءة، وتمكينها من تحديد الموارد والأنشطة والهياكل التنظيمية وممارسة الرقابة على المخرجات.

يدفعنا ذلك للتأكيد على ضرورة تعزيز قدرات قوى الثورة والمعارضة في توظيف فنون "إدارة البيئة السياسية" من خلال ثلاثة محاور رئيسة هي:

1- البيئة الداخلية: وذلك من خلال تعزيز القاعدة المؤسسية فيما يعزز التعددية ويحترم التنوع، ويوظيف الخبرات الوطنية، ويحدث الهياكل التنظيمية، ويضمن تداول المناصب القيادية بدلاً من احتكارها.

2- البيئة الخارجية: عبر صياغة رؤية شاملة تقدم بديلاً ناضجاً يوائم بين تلك الرؤية وبين بيئتها الخارجية من خلال رسم خارطة تضم مختلف القوى، ووضع آليات للتعامل معها، وتحديد أنماط العلاقة معها.

3- تعزيز مفاهيم الحكم الرشيد **في مناطق سيطرة المعارضة، عبر تشكيل دائرة تفاعل احترافية بين السلطات؛** التنفيذية، والتشريعية، والقضائية، وصياغة سلم علاقات يحكم نمط التعامل مع شتى القوى.

ثالثاً: تحسين العلاقة مع المجتمع السوري من خلال حيازة أدوات التحشيد والمناصرة

نظراً لتداخل عدد كبير من الأطراف في مشهد الصراع السوري، فإنه من الضروري إدارة العلاقات العامة ضمن إطارين متوازيين: أحدهما؛ إيجابي يشمل دوائر: التواصل، والحوار، والتنسيق، والتعاون، والتشارك، والتحالف، والاندماج. والآخر؛ سلبي يضم دوائر: الحياد، والتجاهل، والقطيعة، وفرض العزلة، والاستدراج، والإضعاف، والمواجهة.

وذلك بهدف: تحقيق تموضع مركزي لقوى الثورة والمعارضة في المشهد المحلي والإقليمي والدولي، وإدارة العلاقات والتحالفات بطرق تتيح مجال الفاعلية والتأثير.

وبعد مرور عقد على التجربة الثورية في سوريا؛ بات من الواضح أن القوى المجتمعية الجديدة، والمندفعة بشتى الاتجاهات دون انتظام، لم تتمكن من الارتقاء لمستوى المواجهة، بل وقعت ضحية خطاب التفتيت الذي انتهجه الإعلام الرسمي للنظام رسمي، ما أدى إلى بروز ظواهر سلبية أبرزها:

1- استحواذ المجال العام الافتراضي على الاهتمام الشعبي في تبادل الأخبار والمعلومات والتفاعل.

2- تزايد مظاهر الفوضى والانقسامية في المجتمع، وتشتت الخطاب الشعبي.

3- محاولات اختطاف المجال العام من جهات تتمتع بتمويل سخي، ودخول قوى التطرف ميدان المنافسة.

4- فشل المعارضة في التوافق على خطاب جامع، وعجز النخب الفكرية عن مواكبة التفاعل الشعبي.

رابعاً: تطوير الأداء الإعلامي عبر مفهوم "التسويق السياسي"

على الرغم من القصور الإعلامي لدى قوى الثورة والمعارضة، إلا أن أحداث العقد الماضي أثبتت أنه لم يعد بمقدور السلطات الحاكمة احتكار الخطاب الإعلامي، وفرض رؤاها على المجتمع الذي بات أكثر وعياً.

ويتطلب ذلك وضع إستراتيجية خطاب إعلامي يوحد المجتمع وفق قواسم مشتركة، ويحارب عوامل الانقسامية ويكافح خطاب الكراهية والتمييز، وذلك عبر إتقان مهارات "التسويق السياسي"، الذي بات يشكل مكوناً أساسياً في الممارسة السياسية المعاصرة، وخاصة في مجالات: صناعة المنتج السياسي، والترويج للرموز والقيادات الوطنية، وتقديم المحتوى السياسي، وتوظيف الفنون الشعبية والتقاليد المجتمعية، وتعزيز مهارات التواصل، وفنون مخاطبة الجماهير.

وبناء على ذلك فإنه من المتعين على قوى الثورة والمعارضة تعزيز أدائها الإعلامي عبر مزيج من أدوات: التسويق، والاتصال السياسي، والإعلام، والعلاقات العامة، وتطوير محتوى الرسائل السياسية.

ولا شك بأن مؤسسات المعارضة تمتلك فرصة مهمة لتطوير قدراتها في هذا المجال، خاصة وأن النظام لا يزال حبيس "البروباغاندا" الخادم للدكتاتور، وتمجيده بوسائل لا تتواءم مع عمق التحولات.

ويمكن لقوى الثورة أن تضطلع في المرحلة المقبلة بمهارات **"التسويق السياسي الشامل"، و"تسويق السياسات" التي** ترتبط بالمبادرات ومشاريع الإصلاح، و**"تسويق الرموز" المجتمعية للتأثير في المجال العام.**

ويُتوقع أن يبرز "التسويق السياسي" في العقد الثالث من الألفية، كأحد أبرز مصادر القوة الناعمة لاستمالة الرأي العام السوري، وبث رسائل إيجابية وجديدة، وتقريب المسافات بين مختلف فئات المجتمع، خاصة وأن الثورة الرقمية قد فتحت آفاقاً واسعة في عالم التسويق ومخاطبة الجماهير وتطوير المحتوى السياسي.

ويمكن تحديد أبرز الأدوات التي تمتلكها قوى الثورة والمعارضة في معركتها ضد النظام الاستبدادي (لو امتلكت المهارات اللازمة لذلك) فيما يلي:

1- تيسير عملية الحوار السياسي على مستوى الأفراد والجماعات من خلال المجموعات النقاشية.

2- توظيف كثافة التفاعل والمشاركة للتأثير في مجالات: التدوين والتعليق والتقييم والنقد.

3- تعزيز حرية التعبير وإبداء الرأي والتوقيع على العرائض والانضمام للاحتجاجات الإلكترونية.

4- تزويد الشباب السوري بمهارات الفاعلية والمشاركة والنفاذ إلى الرأي العام والتأثير فيه.

5- نقل العملية التفاعلية من العالم الافتراضي إلى أرض الواقع كالدعوة إلى التصويت والتظاهر والاحتجاج.

6- فتح مجال الممارسة الشعبية عبر قنوات: التطوع، والتبرع، والحشد، والتعبئة، والترويج، ونشر الفيديو.

7- تعزيز ثقافة حقوق الإنسان من خلال فضح الممارسات القمعية للنظام وتوعية الشعب بحقوقه.

8- الاستفادة من الشبكات الافتراضية لتخطي القيود القانونية والإجراءات القمعية في الداخل السوري.